اثر الأزمة الاقتصادية العالمية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ١٩٢٩- ١٩٣٣

د. احمد عبد الواحد عبد النبي
قسم التاريخ / كلية التربية للبنات / جامعة بغداد

الخلاصة:

لقد تناول بحثنا الموسوم بـ(اثر الأزمة الاقتصادية العالمية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٢٩-١٩٣٣ جملة من الوقائع والحوادث التاريخية التي ساهمت في رسم معالم السياسة الخارجية الأمريكية خلال الأزمة الاقتصادية أو مايعرف تأريخيا بالكساد الكبير الذي ضرب العالم الرأسمالي مطلع ثلاثنيات القرن الماضي، حيث شمل بحثنا ثلاثة محاور اساسية حاولنا من خلالها استقراء صنع القرار السياسي في أروقة الدبلوماسية الخارجية الأمريكية وقد انطلقنا في هذه الدراسة البحثية في ثلاثة محاور: الأول اشتمل على معرفة السياسة الخارجية الأمريكية مع دول أمريكا الوسطى والجنوبية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣.

في حين اشتمل المحور الثاني على أستقراء السياسة الخارجية الأمريكية مع دول أوربا في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية . وجاء المحور الثالث ليأخذ نموذجا معينا أقتصر على دولتي اليابان والصين في القارة الصفراء ووقائع السياسة الخارجية الأمريكية تجاههما وبالذات أبان الغزو الياباني لأقليم منشوريا الصيني .

أعتمدت الدراسة على مجموعة مهمة من المصادر والكتب الوثائقية الاجنبية والعربية والمترجمة الى جانب عددا من الرسائل والاطاريح الجامعية فضلا على صحف ومجلات علمية ودوريات جرى الاستفادة كلا منها ضمن الفترة التاريخية ١٩٢٩ -١٩٣٣ موضوعة البحث .

وقد توصل الباحث في نهاية دراسته اعلاه لجملة من النتائج المتحققة بعد بحث أثر الكساد الاقتصادي الكبير على السياسة الخارجية الأمركية وكما يلي :

- أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ١٩٢٩ – ١٩٣٣ بشكل مباشر، فقد سيرت التوجه العام للخارجية الأمريكية إزاء العلاقات الدولية بحكم إفرازات الأزمة الاقتصادية العالمية بكل ما تركته على مجمل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية .
- عمدت الولايات المتحدة الأمريكية وبصورة جدية إلى تسوية نزاعاتها الاقتصادية والسياسية مع دول أمريكا الوسطى والجنوبية، محاولة لكسبها أسواقا للتغلب على الأزمة الاقتصادية الخانقة، حيث حققت نتائج مهمة في ضوء ذلك .
- كذلك دفعت الأزمة الاقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية بمطالبة الدول الأوربية بدفع التعويضات وديون الحرب العالمية الأولى نظرا للوضع الاقتصادي الأمريكي المرتبك . حيث أصبحت الولايات المتحدة أبان سنوات الأزمة الاقتصادية بحاجة ماسة إلى هذه التعويضات والديون، لمعالجة مشاكلها الاقتصادية المتصاعدة .
- أرادت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال اشتراكها وحضورها لجملة من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية المحافظة على ثقلها ووزنها الاقتصادي والسياسي وان تصبح سيدة العالم بلا منازع .
- مثلت الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ عدة مظاهر اتخذت أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت بشكل مباشر ومفصلي في صنع القرار السياسي الأمريكي على مستوى العلاقات الدولية .

The Influence of Universal Economic Crisis in United State of America's Foreign Police

Dr. Ahmed Abdl Wahed Abdl Nabi
Dept. of History - Women College of Education - University of Baghdad

Abstract:

I've dealt with marked (after the global economic crisis in the policy of the United States from 1929 to 1933) a set of facts and historical events that contributed to the shaping of American foreign policy during the economic crisis or Miaraf historic recession that hit the big capitalist world Thelatnaat the beginning of the last century, where Our research included three main areas in which we tried to stabilize the political decision-making in the corridors of diplomacy, U.S. State Department has

set off in this research study in three axes: the first included a knowledge of U.S. foreign policy with the countries of Central and South America in light of the global economic crisis 1929–1933.

While the second axis included on an extrapolation of U.S. foreign policy with the countries of Europe in light of the global economic crisis. The third axis of the model takes a certain limit myself to my country, Japan and China on the continent, yellow and realities of U.S. foreign policy in particular has shown Tgahmha Japanese invasion of Manchuria, aregion of China.

The study relied on a critical mass of resources, books, documentaries and foreign Arabic and translated to the number of messages and Alatarih university as well as the newspapers and scientific journals and periodicals was to benefit both of them within the historical period 1929 -1933 placed the search.

The researcher reached at the end of his studies for the above set of results after examining the impact of the Great Depression on foreign policy skyrocket, as follow:

• The global economic crisis has affected the policy of the United States of America State 1929 - 1933 directly, the general trend of Siirt, the State Department about international relations by virtue of discharge the global economic crisis left him with all aspects of life on the overall economic, social and political in the United States of America.

• United States of America deliberately and seriously to settle their disputes by economic and political relations with countries of Central and South America, trying to win markets to overcome the economic crisis, which has achieved significant results in this light. .

• as well as the economic crisis prompted the United States of America asking European countries to pay reparations and debts of the First World War because of the economic situation the U.S. confused. Where the United States during the years of economic crisis in urgent need of such compensation and debt, to address the mounting economic problem.

• wanted the United States and through its involvement and presence of a number of international conferences and Alatagafaat weight and maintain the economic and political weight and become the undisputed mistress of the world.

• represented the 1929-1933 global economic crisis has taken several dimensions aspects of political, economic and social influenced directly and arthralgia in the American political decision-making at the level of international relations.

- **السياسة الخارجية الأمريكية مع دول أمريكا الوسطى والجنوبية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ :**

في محاولة منها لكسب أسواق خارجية للتغلب على الأزمة الاقتصادية* أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير أساليب التدخل في شؤون دول أمريكا الوسطى، ففي الوقت الذي كانت سيطرة الولايات المتحدة على دول أمريكا الوسطى مطلقة من الناحيتين السياسية والعسكرية، اختلفت أساليب السيطرة الى حد ما في عهد ائرئيس الأمريكي الحادي والثلاثين هربرت هوفر Herbert Hoovr حيث اتخذ التدخل هذه المرة طابع السيطرة الاقتصادية والمالية, أو ما يطلق علية اصطلاحا بـ (دبلوماسية الدولار)(١).

ولم يبلغ تدخل الولايات المتحدة الامريكية في شؤون دول أمريكا الجنوبية درجة تدخلها في شؤون دول أمريكا الوسطى، فقد سعت الولايات المتحدة بعد توتر العلاقات الاقتصادية بينها وبين أمريكا الجنوبية بسبب التدخل الأمريكي في شؤونها الداخلية، أتباع سياسة قائمة على المرونة، فتم سحب القوات الأمريكية من الدومنيكان ونيكاراغوا والاكتفاء بدعم نفوذها الاقتصادي والمالي حسب، فأكد المسؤولون الأمريكان على أن الولايات المتحدة ستتجه إلى نبذ التدخل بالقوة، وإقامة علاقات مع دول أمريكا الجنوبية قائمة على أساس الثقة والتعاون الاقتصادي، وعدم التدخل العسكري كما فعلت في دول أمريكا الوسطى، وبأنها ستكتفي بتعزيز نفوذها المالي والاقتصادي عن طريق الشركات الأمريكية الكبرى، ودعم نفوذها السياسي عن طريق توجيه حركة(الوحدة الأمريكية) وجهة سياسية بعد ان كانت مقتصرة على تنسيق النشاط الثقافي والتجاري لتلك الدول(٢).

ومهما يكن من الأمر فأن الولايات المتحدة منذ بدء بوادر الأزمة الاقتصادية اتبعت سياسة(حسن الجوار) مع دول أمريكا الجنوبية محاولة لكسبها أسواقها جديدة، وكان مؤتمر هافانا Havana في العاصمة الكوبية، لمنظمة الوحدة الأمريكية في العام ١٩٢٨ نقطة انطلاق لتلك السياسية الجديدة، فقد طرح في المؤتمر مسائل عديدة منها : مسالة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكان للمناقشات التي دارت في المؤتمر صدى عميق في الأوساط السياسية الأمريكية، فقد ثبت ان لسياسة التدخل بالقوة في شؤون دول أمريكا الجنوبية وبصفة خاصة التدخل العسكري، هي سياسة منبوذة في نظر شعوب المنطقة وأنها واجهت مقاومة عنيفة، وبدا التحول واضحاً في الدبلوماسية الأمريكية عقب مؤتمر هافانا مباشرة(٣).

وعليه أعدت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة في العام ١٩٢٨(وهي المذكرة التي وضعها مساعد وزير الخارجية الأمريكية ريتشارد كلارك Richard Clarke)، لذا سميت بمذكرة (كلارك)، وجاء فيها((أن

مبدأ مونروا[٤] يتناول علاقة الولايات المتحدة مع الدول الأوربية وليس مع دول أمريكا الجنوبية))، ألا أننا يجب ملاحظة أن هذه المذكرة لم تعارض حق الولايات المتحدة في التدخل أذا تعرضت مصالحها للخطر، وإنما عارضت اعتبار مبدأ مونروا أساسا قانونيا بمثل هذا التدخل، بمعنى أن المذكرة لم تذكر صراحة ان سياسة التدخل الامريكي في شؤون دول امريكا الجنوبية هي سياسة خاطئة بكل ما اكدته ان هذا التدخل لا يستند الى مبدا مونروا[٥].

لقد ظهر الاتجاه نحو تلك السياسة الجديدة بوضوح في عهد الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة فرانكلين روزفلتFranklin D. Roosevelt ، كما سنرى لاحقا، اذ اعلن في خطابة الافتتاحي في اذار١٩٣٣، قائلا:((سأقود هذه الامة الى سياسة "حسن الجوار" الجار الذي يحترم نفسه، وحين انه يفعل هذا فانه يحترم حقوق الاخرين)) [٦]، كما اعلن في كانون الاول من العام نفسه، قائلا:((ان سياسة الولايات المتحدة تعارض التدخل العسكري)) [٧].

وعلى الرغم من ان هذه التصريحات جاءت اقوى من مذكرة كلارك، الا انها مثلما كانت تعهدات من جانب واحد يمكن تغييرها او الخروج عنها طبقا للظروف، لذا كان اخذ هذا التعهد مظهرا جماعيا وهو ما حقق في المؤتمر السابع لدول امريكا الجنوبية في مونتفيديو في كانون الاول١٩٣٣، وتمت الموافقة على اتفاقية دولية بشان حقوق وواجبات الدول، اذ جاء في المادة الثامنة منها((لايمكن لاي دولة التدخل في الشؤون الداخلية او الخارجية للدول الاخرى))[٨].

ولتبيان مصداقية الولايات المتحدة بشان انتهاجها سياسة(حسن الجوار) مع دول امريكا الجنوبية، عمدت الى تسوية النزاع مع المكسيك بخصوص مسالة النفط، بعد ان عقدت اتفاقية معها عام١٩٢٨ والتي من خلالها تدخلت الولايات المتحدة للدفاع عن مصالح شركاتها النفطية، كما منحت امتيازات غير محدودة لتلك الشركات التي بدات نشاطها قبل دستور العام ١٩١٧[٩].

كذلك اتبعت السياسة نفسها مع هاييتي لأنهاء السيطرة وتحسين العلاقات الاقتصادية معها، ففي الوقت الذي تصدى بعض بحارة الاسطول الامريكي ضد عدد من اهالي من جزيرة هاييتي لقيامهم باضراب داخلي بسبب الهيمنة الامريكية، وتم اطلاق النار عليهم وقتل خمس منهم، ثم بعث الرئيس هوفر نداء خاص الى الكونغرس ناشد فيه تشكيل لجنة تحقيق لتحري اسباب الإضراب، كما طلب الرئيس هوفر من المؤتمر اعتماد صرف اموال لسد نفقات تلك اللجنة[١٠]، ونتيجة لذلك شكل الكونغرس لجنة من كبار الموظفين في هاييتي وبعض اعضاء الحكومة برئاسة احد كبار اعضاء السفارة الامريكية وليم الين William Allen الذي قدم تقريرا الى الكونغرس التمس فيه انهاء الاحتلال العسكري ومنح البلاد حريتها، وتظهر انه كان مدركا في تقريره لمعاناة البلاد بسبب الهيمنة الامريكية، وبعد ذلك تم انسحاب القوات الامريكية من هاييتي وانهاء الاحتلال عام١٩٣٣، كما تم عقد اتفاقية جديدة معها تضمنت تسوية العلاقات الاقتصادية بين الطرفين مع ضمان المصالح الامريكية هناك [١١].

وفي الإطار نفسه خول للولايات المتحدة الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لـ كوبا Cuba للمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها وفقاً لـ (تعديل بلات Plat Amendment) المبرم بموجب معاهدة باريس عام ١٨٩٨* والذي ادخل الى الدستور الجديد الذي وضع في كوبا، والذي بموجبه اصبح للولايات المتحدة الحق في التدخل في شؤون كوبا الداخلية لسنوات طوال[١٢]، ولكن بعد ذلك وتوجها من سياسةحسن الجوار، عقدت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة جديدة مع كوبا ألغيت بمقتضاها(تعديل بلات)، ولم يعد للولايات المتحدة الحق في التدخل في شؤون كوبا الداخلية، غير ان كوبا كانت لا تزال مرتبطة اقتصاديا مع الولايات المتحدة، نظرا لرؤوس الاموال الامريكية المستثمرة في كوبا، ولم يكن هذا الارتباط ليعود دائما بالنفع علىشعب كوبا، ومن ثم برهنت كوبا مقدرتها ان تحكم نفسها بنفسها[١٣].

ينبغي ان نشير بان تسوية كل تلك النزاعات بين الولايات المتحدة ودول امريكا الجنوبية، كان يعد مؤشرا ايجابيا لبناء افضل جسور العلاقات الاقتصادية بين الطرفين وعلى وفق السياسة المذكورة.

من جهة اخرى وبعد تسوية تلك النزاعات، دخلت الولايات المتحدة في نزاع مع بريطانيا من اجل المنافسة على اسواق دول امريكا الجنوبية التي اصبحت محورا اساسيا للنزاع ما بين الطرفين، ولطالما كان للولايات المتحدة منذ بداية عقد العشرينات مصالح اقتصادية على نطاق واسع مع دول امريكا الجنوبية في مجال القروض والاستثمارات وكسبها اسواقاً، ومع ضعف الوضع المالي البريطاني انذاك،ولكن مع اجتياح الازمة الاقتصادية تحركت بريطانيا ودخلت في نزاع مع الولايات المتحدة لغرض المنافسة على اسواق دول امريكا الجنوبية وحول فرص الاستثمارات هنالك[١٤] فقد تمكنت بريطانيا من تحول جزء من الاستثمارات الامريكية في دول امريكا الجنوبية الى ايادي الرأسماليين البريطانيين[١٥].

- **السياسة الخارجية الأمريكية مع دول اوربا في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ :**

في الوقت الذي كانت لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية وحاجتها الماسة إلى تجهيزات مالية لتجاوز إفرازات الأزمة، فقد اخذت تطالب الدول بدفع التعويضات وديون

الحرب[١٦]، في حين ارسلت المانيا مذكرة الى الولايات المتحدة أعربت عن وضعها المالي المتدهور في ظل تأثيرات الازمة الاقتصادية وبعدم قدرتها على الاستمرار بدفع تعويضاتها الى الولايات المتحدة، ودفع هذا الإجراء الماليين الأجانب بعد ان استولى الذعر في نفوسهم على مصير ودائعهم، الى سحب رؤوس أموالهم القصيرة الأمد من المانيا، ففي البداية تم سحب(٥٠) مليون دولار وبعد ذلك سحب(١٧٥) مليون دولار[١٧].

حاول الرئيس الألماني براوننغ Browning ان يوضح موقف الحكومة الألمانية من التعويضات في بيان أشاد فيه بأن(مشروع التعويضات)[١٨] لم يأخذ بنظر الاعتبار الوضع المالي المتدهور بسبب الازمة الاقتصادية وان الأسس التي قام عليها المشروع خاطئة، وبذلك فان المانيا عاجزة عن الاستمرار في دفع التعويضات.

ونتيجة لذلك ناشد براوننغ الرئيس الأمريكي هوفر تأجيل دفع الإقساط المستحقة على المانيا لغضون عام واحد في الأقل، وأكد ان رفع التعويضات عن كاهل المانيا سوف يساعد وبشكل كبير على توطيد الوضع الاقتصادي في العالم[١٩]، وبذلك لفت هذا النداء نظر الرئيس هوفر الى الحالة الحرجة السائدة في المانيا، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية على قناعة تامة بان المانيا إذا انهارت، فان رؤوس الأموال التي اقرضها الأمريكيون لألمانيا في العامين ١٩٢٤ و١٩٢٥ تصبح عرضة للضياع [٢٠].

وبناء على ذلك وجد النداء استجابة من لدن الرئيس هربرت هوفر الذي اصدر في العام١٩٣١ مشروعاً سمي بـ مشروع (يونغ Young) اقترح التأجيل لغضون عام واحد لجميع المدفوعات ابتداء من العام١٩٣١، وبالمقابل، عدم مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا وبريطانيا دفع ديون الحرب خلال ذلك العام شريطة عدم مطالبة هؤلاء ألمانيا بدفع التعويضات[٢١].

وافق مجلس الكونغرس الأمريكي على مشروع التأجيل بأغلبية(٣١٩) صوتا مقابل(١٠٠) صوت وذلك بعد مناقشة طويلة، ولكن من دون الموافقة على عدم مطالبة الولايات المتحدة لفرنسا وبريطانيا بدفع ديون الحرب، وقد علقت إحدى الصحف الفرنسية عن قرار المشروع بقولها: ((إن قرار مجلس الكونغرس الأمريكي على استحالة ترك الموقف واضحا، إذ انه أعلن بعدم الموافقة على إلغاء ديون الحرب أو تخفيضها، فجاء ذلك مانعا لفرنسا من التساهل مع المانيا بشان الاقساط السنوية)) [٢٢]، في حين علقت صحف فرنسية أخرى، وعلى نفس المعنى، قائلة :

((أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن لابد ان يؤدي الى التقارب بين أراء فرنسا وبريطانيا))[٢٣].

دفع الوضع هذا بريطانيا الى إرسال مذكرة الى الولايات المتحدة الأمريكية طالبت فيها من خلالها تأجيل دفع ديون الحرب والتي بلغت(٣٣) مليون جنية إسترليني[٢٤]، وردت الولايات المتحدة على هذه المذكرة، قائلة:((ان حكومة الولايات المتحدة لا ترغب بسوء التفاهم او تأخير الوصول الى نتيجة ترضي الطرفين، وبناء على ذلك يجب ان نذكر الشروط الجوهرية والحدود القائمة بشان إعادة النظر في الديون)) [٢٥] .

والى جانب ذلك فأن الحكومة الأمريكية وضعت نظاما يقضي بتعيين لجنة للتحري عن كل ما يتعلق بديون الحرب ووضع تقرير عما تراه جديرا بالأخذ به، وان مقترحات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بإعادة النظر في هذه الديون يتجاوز الحدود التي فكر فيها الرئيس هوفر، كما أن مجلسي الكونغرس والشيوخ لم يقرا هذه المقترحات، وبما ان الأزمة الاقتصادية قد أربكت الاقتصاد الأمريكي، ولا يمكن التغاضي عن التأثير الذي يحدث من خلال التنقيح في الاتفاقيات المعقودة بشان الديون المطلوبة للحكومة الأمريكية، ثم ان ما عرض في المذكرة البريطانية لا يمكن ان يحمل مجلسي الكونغرس والشيوخ الأمريكي على تغيير قراره السابق، لذا يرى الرئيس هربرت هوفر وحسب ما جاء في مذكرة البيت الأبيض الى وزارة الخارجية الأمريكية في الرابع والعشرون من تشرين الثاني ١٩٣٢ ما مفاده: ((ان مسألة الديون لا يمكن ان تبحث بحثا عاما وانما من خلال عبء ديون كل دولة على حدة، وأن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد بتوجيه مجلس الكونغرس الى تفويض لجنة لبحث المسالة فيما يتعلق بتأجيل الدفع للاقساط المطلوبة من بريطانيا))[٢٦].

وفي ذات السياق قررت فرنسا الاقتداء ببريطانيا، فأرسلت مذكرة تطلب فيها تأجيل دفع ديون الحرب البالغة(٥٢) مليون دولار والمستحقة في الخامس عشر من كانون الاول١٩٣٢[٢٧].

اقتفت الحكومة البلجيكية في السابع عشر من كانون الأول ١٩٣٢ اثر كل من بريطانيا وفرنسا، فقدمت مذكرة الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تطلب فيها تأجيل الإقساط المستحقة من ديونها للولايات المتحدة، والتي يحين موعد دفعها في الحادي والثلاثين من كانون الاول١٩٣٢[٢٨]، وفي السادس والعشرين من كانون الأول ١٩٣٢ أرسلت الحكومة البولندية أيضا مذكرة الى الولايات المتحدة الأمريكية تطلب فيها تأجيل قسط الدين الذي سيستحق موعد دفعه في الخامس من كانون الثاني ١٩٣٣ والذي بلغ(٤.٥) مليون دولار[٢٩].

نستطيع أن نفهم غاية هذه المذكرات قاطبة بأنها انصبت في مجرى واحد، وهو تأجيل ديون الحرب العالمية الأولى .

وبعد ان نظرت الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المذكرات التي أرسلتها الدول الأوربية،أعلنت في التاسع والعشرين من كانون الأول ١٩٣٢ من جانبها بأنها :

((ترفض بصورة تامة التساهل إزاء هذا الرفض الباعث على القلق)) (٣٠)، وأنها غير ملزمة بمذكرات الدول أنفة الذكر، مما حدا بالدول الأوربية المدينة لأمريكا الى عقد مؤتمر عالمي عاجل في لوزان السويسرية مطلع العام١٩٣٣، من اجل وضع مشروع نهائي لمسالة ديون الحرب العالمية الأولى(٣١). لكن الولايات المتحدة رفضت الاشتراك في هذا المؤتمر وعدم التدخل بأي قرار يتعلق به، وإنها لا تزال متمسكة بعدم إلغائها أية ديون مستحقة لها، بيد أنه تم في هذا المؤتمر مناقشة مسألة الأزمة الاقتصادية بعد ان أخذت مظاهرها تتعاظم في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم قاطبة، كما تطلب تشكيل لجان خاصة لدراسة المسالة دراسة دقيقة، وحينذاك اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية في الرابع عشر من كانون الثاني ١٩٣٣ الاشتراك في عضوية هذه اللجان(٣٢). كما أبدت الولايات المتحدة عقد مؤتمر عالمي في لندن في الخامس من شباط ١٩٣٤ للغرض أعلاه، وقد اختلفت صبغة هذا المؤتمر عن صبغة مؤتمر لوزان السابق، لان المؤتمر الأول اقتصر على الدول التي تهمها مسالة التعويضات وديون الحرب، في حين المؤتمر الذي أيدت الولايات المتحدة عقده في لندن شمل جميع الدول التي وقعت تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية(٣٣).

ومهما يكن من الأمر فان جميع المعلومات الواردة بهذا المضمون تشير الى انه مثلما أثرت الازمة الاقتصادية العالمية على الولايات المتحدة بالمطالبة بدفع التعويضات وديون الحرب العالمية الأولى، كذلك أثرت على قدرة تلك الدول المدينة للولايات المتحدة بدفعها بشكل نهائي (٣٤)، وينبغي ان نشير الى أن كل ما دفعته المانيا لم يتجاوز (٢٢) مليار مارك من اجمالي المبلغ الذي فرض عليها وهو(١٣٢) مليار، في حين أن الدول التي دفعت ديونها كاملة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة موضوعة البحث، كانت فنلندة وكوبا وليبيريا ونيكاراغوا وجنوب افريقيا، وكانت ديونها طفيفة مقارنة بالدول الأخرى(٣٥).

وإضافة الى ما قد ذكر فأن توتر العلاقات الاقتصادية بين المانيا والولايات المتحدة الأمريكية بسبب مطالبة الأخيرة المانيا بدفع التعويضات، قد ارغم هو الأخر العلاقات الاقتصادية مع الدول المدينة الأخرى لأمريكا خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٣٣ لهذا عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل العام ١٩٣٣على تشكيل لجنة اقتصادية خاصة لدراسة قضية ديون الحرب المعقودة بين تلك الدول، وتضمن تقرير اللجنة رفضها مسألة إلغاء الديون إلغاء تاماً، وقبولها تأجيل دفع الديون في غضون حقبة وجيزة، وقد تولى رئاسة اللجنة المالية هذه الرأسمالي المعروف الفريد سلونAlfred P. Sloan رئيس شركة جنرال موتورزG.M، وضمت لجنة سلون هذه نخبة من أرباب رؤوس الأموال والمصالح الأمريكية الى جانب أساتذة الاقتصاد في الجامعات الأمريكية، وقد وافق على التقرير قبل نشره للرأي العام الأمريكي في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٣٤ كبار رجال المال السياسة والاقتصاد ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، مارتن سميث Martin J. Smith رئيس بورصة وول ستريت في مدينة نيويورك ،وبول سكولز Paul Scholes حاكم البنك الفيدرالي الأمريكي (٣٦).

وعلى ضوء ذلك نستطيع القول بان السياسة المالية للولايات المتحدة الأمريكية أبان الأزمة الاقتصادية الكبرى ١٩٢٩-١٩٣٣ لم تتخلى عن ديونها بشكل نهائي، بل أنها أصرت على المطالبة بديونها، لان الولايات المتحدة كانت تعاني بالأساس كما قد تبين أنفا من أزمة مالية واقتصادية خانقة، فإقساط دينها الداخلي تتزايد بالشهور والأيام، والبطالة تزداد بالملايين لتهدد الأمن الداخلي للمجتمع الأمريكي، وعجز الميزانية الهائل جعل الأوساط الرسمية في واشنطن ترى انه ليس من العدل ان يتحمل المواطن الامريكي أعباء هذا العجز(٣٧)، في حين ان للولايات المتحدة على الدول الأوربية ديونا يمكن للخزينة ان تستعين بها في هذه الاوقات العصيبة.

ومن الجدير بالذكر ان قيمة الإقساط التي تستحق الدفع في الحادي والثلاثين من كانون الاول١٩٣٣ قد وصلت الى نحو (٤٢١، ٩٣٤، ١٢٤) دولاراً، فضخامة هذا المبلغ من جهة وحاجة الولايات المتحدة الماسة إليها من جهة أخرى دفعت الرئيس الامريكي هوفر على رفض مقترح الدول الأوربية (٣٨)، كما أن اصرار الكونغرس الامريكي على رفض فكرة تأجيل الدفع او تخفيض الديون رفضاً باتا يعد بمثابة السبب الرئيس الذي حمل الرئيس هوفر على الرفض(٣٩).

والى جانب ما قد ذكر فأن الأوساط السياسية في البيت الأبيض كانت تخشى على المصالح الأمريكية الحيوية في المانيا خصوصا وأن الولايات المتحدة لم تزل تعيش في دوامة الازمة الاقتصادية، فكانت بحاجة الى المحافظة على مصالحها الاقتصادية محاولة منها للتقليل من إفرازات الازمة الاقتصادية الخانقة، وعليه وخلال المدة ١٩٣٠-١٩٣٣ حصلت بعض الشركات الأمريكية، ولاسيما شركة ستاندرد اويل اوف نيوجرسي Standard Oil of New Jersey و جنرال موتورزG.M و جنرال الكتريك General Electric، وهذه الشركات خاصة بالنفط والسيارات والتجهيزات الكهربائية والمواد الكيميائية والأجهزة الهاتفية، فقد حصلت كل شركة منها على جزء من اسهم الاحتكارات الالمانية التي استثمرت اموالها فيها، كما عقدت بعض الشركات الامريكية والالمانية اتفاقية لتبادل براءات الاختراع، وتقسيمها الاسواق العالمية، والقضاء على المنافسة، فقد قامت شركة G.M بشراء معظم التزامات شركة اوبل الألمانية، واستطاعت شركة انترناشينول تلفون وتلغراف Anturnashinol Telephone and Telegraph التحكم بـ(٢.٥%) من الانتاج الألماني من التجهيزات الهاتفية(٤٠).

وفي ذات السياق فأن منظري البيت الأبيض وحرصا منهم على توازن السياسة الخارجية الأمريكية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية عقدوا مع المانيا اتفاقية اقتصادية وقعت في واشنطن في الخامس من أذار ١٩٣٣ وبموجبها منحت الولايات المتحدة لالمانيا قروضاً مقدارها(٥٠) مليون دولار مقابل الادارة المالية لمشاريع برلين الكهربائية، كما منحت للولايات المتحدة كافة الضمانات اللازمة، كذلك قدمت الأخيرة قروضاً آخرى الى المانيا لتحسين وضعها الاقتصادي كيما تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الولايات المتحدة[٤١].

ويبدو أن غرض السياسة المالية الأمريكية من تقديمها لتلك القروض هو المحافظة على مصالح الشركات الامريكية العملاقة التي استثمرت اموالها في المانيا، ورغبة المحافظة على السوق الالمانية لسلعها، ومن اجل تحسين وضع المانيا الاقتصادي لاستغلال ذلك مستقبلا ضد الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا[٤٢].

لم يقتصر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم مصالحها الاقتصادية المتبادلة مع المانيا لتجاوز افرازات الازمة الاقتصادية فحسب، بل أبدت اهتماما ملحوظا بالمحافظة على مصالحها البحرية من جميع الأوجه، بما في ذلك من وجهة نظر اقتصادية صرفة، بغية التقليل من عبء المصروفات البحرية، لانها لا تزل تحت وطأة الازمة الاقتصادية الخانقة، وبغية اقامة أسس قوية للمنافسة من اجل السيادة على البحار اشتركت في مؤتمر لندن البحري في الحادي والعشرين من كانون الثاني١٩٣٣، بدعوة من رئيس وزراء بريطانيا رمزي ماكدونالدRamsay MacDonald ، وقد ضم المؤتمر وفودا من فرنسا وايطاليا واليابان والمانيا [٤٣]، ودعيت الولايات المتحدة الى الاشتراك في هذا المؤتمر بسبب تنامي قوة الاسطول البحري الامريكي التي اخذت تنافس قوة الاسطول البحري البريطاني، فخلال الحرب العالمية الاولى بلغ مجموع حمولة الاسطول الامريكي(٨٩٣٠٠٠) طن مقابل(٢٣٤٩٠٠٠) طن للاسطول البريطاني، وبعد ذلك اخذت الحمولة بالتزايد حتى بلغت(١٢٠٢٠٠٠) طناً للولايات المتحدة و(١٣٠٦٠٠٠) طناً لبريطانيا، وتشير لنا هذه الارقام الارتقاء التدريجي لقوة الاسطول البحري الامريكي، لذا اخذت بريطانيا تخشى على قوتها البحرية من القوة البحرية الامريكية اكثر من الدول الاخرى، وازاء ذلك عقدت هذا المؤتمر من اجل تحديد الاسلحة البحرية والتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية من اجل ضمان مصالحها[٤٤].

وعلى الرغم من ذلك، لم يحقق مؤتمر لندن أي نتائج ملموسة بسبب الخلافات التي نشبت بين دول المؤتمر حيث أرادت كل منها تحقيق مصالحها على حساب مصالح الدول الأخرى[٤٥] فقد نشب خلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا بشان مسالة السفن الحربية الكبيرة - المدمرات-، حيث أن الولايات المتحدة كانت تملك ثمان عشرة مدمرة حربية، في حين ان بريطانيا تملك ست عشرة منها، وكان الخلاف يكمن في كيفية تخفيض هذه السفن حيث فشلت فكرة الوفاق البريطاني- الأمريكي للسيطرة على البحار [٤٦].

بعد فشل المؤتمر وانسحاب المانيا وفرنسا وايطاليا سعت الدول الباقية - الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان - الى عقد اتفاقية ثلاثية أبرمت في لندن من العام ذاته تضمنت النقاط التالية [٤٧] :

١. المساواة البحرية الكاملة بين الولايات المتحدة وبريطانيا.
٢. قبول اليابان لنسبة(٦٠%) من التحديد بالنسبة الى الاسطول الامريكي والبريطاني فيما يخص المدرعات، والمساواة الكاملة فيما يخص الغواصات.
٣. تحديد عطلة بحرية حتى عام١٩٣٦، أي عدم بناء اية سفن كبرى او حاملات طائرات حتى ذلك الحين.
٤. تقييد حرب الغواصات ببعض الشروط.
٥. تدمير المدرعات الكبيرة المتفق عليها سابقا في غضون عام ونصف العام بدلاً من الانتظار حتى عام١٩٣٦، وبموجب ذلك دمرت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث مدرعات، وبريطانيا خمس، واليابان واحدة.
٦. تحديد الحد الاعلى لحمولة المدمرات بـ(١٨٥٠)طناً، ولحمولة الغواصات بـ(٢٠٠٠)طن.

عدت اتفاقية لندن البحرية آنفة الذكر خطوة جديدة بالنسبة للمؤتمرات البحرية السابقة نحو نزع السلاح البحري، فقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاقية بالمساواة البحرية مع بريطانيا، وبموجب هذه المساواة تمكنت الولايات المتحدة من تجهيز سفن جديدة خاصة من نوع كروازور Cruiser والتي كلفتها مليار دولار ولولا هذه الاتفاقية لكانت تصرف اضعاف هذا المبلغ حتى تصل الى المساواة، وكذلك تحصلت الولايات المتحدة من نسبة(٦٠%) للأسطول الياباني، حيث أطمئنت من هذه الناحية بعدم صرفها مبالغ طائلة في إنشاء قواعد بحرية في الباسفيك - المحيط الهادي- [٤٨].

بعد ذلك، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية اتفاقية لندن البحرية، ثم دعت الى عقد مؤتمر آخر لنزع السلاح في جنيف عام١٩٣٣ والذي ضم جميع وفود الدول التي اشتركت في مؤتمر لندن البحري والتي انسحبت منه، ودعا المؤتمر الجديد الذي عقد سويسرا في الرابع من آذار ١٩٣٣ الى الغاء الاسلحة الحربية المستخدمة لاغراض هجومية، وتخفيض اعضاء دول المؤتمر المبالغ المخصصة للتسلح، يضاف الى ذلك تخفيض عدد الجنود في زمن السلم بنسبة تتراوح ما بين(٢٠ الى ٢٥%)، الامر الذي عارضته فرنسا اشد معارضة متمسكة بمسالة سلامتها[٤٩].

قدم الرئيس هربرت هوفر في هذا المؤتمر مقترحات، قائلاً :((ان مؤتمرنا الذي وقعناه جميعا يعني فقط انه يجب على جميع دول العالم الاتفاق على عدم استخدام اسلحتها الا في حالة الدفاع فقط، ويجب ان يتم تنفيذ التخفيض ليس فقط عن طريق التخفيض العام الواسع النطاق في التسلح، ولكن عن طريق زيادة القوة الهجومية ايضا للدفاع عبر اجراء تخفيضات في القوة الهجومية)) (٥٠) .

بناءاً على ذلك اقترح الرئيس هوفر ايضا الغاء جميع الدبابات واسلحة الحرب الكيمائية وجميع المدافع الضخمة، وذلك حتى يمكن تخفيض الطابع العدائي في جميع القوات البرية وتمييزه عن الطابع الدفاعي، وكذلك الغاء جميع الطائرات قاذفات القنابل، والمنع الشامل لجميع عمليات اسقاط القنابل من الجو، وتخفيض السفن الحربية والغواصات بمعدل الثلث، وحاملات الطائرات والطرادات والمدمرات بمعدل الربع، وعدم السماح لايه دولة امتلاك غواصة تزيد حولتها على(٣٥٠٠٠) طن، وأضاف قائلا: ((سوف يؤدي كل ذلك الى اجراء تخفيض كبير في القوة العدائية في القوة الدفاعية اذا ما قورنت الدفاعية في جميع دول العالم)) (٥١).

وقد أشاد الرئيس هوفر بالأهمية البارزة من توقيع معاهدة جنيف أنفة الذكر في خطابه الحافل الذي ألقاه في مجلس الشيوخ الأمريكي بعد أسبوع من ابرام المعاهدة وقد جاء فيه: ((قد حان الوقت لاتخاذ بعض السبل الواسعة الكفيلة بتخفيض التسليح الذي يقع على عاتق شعوب العالم، وهذا سيكون خطوة عالمية مهمة يجب ان تؤخذ من اجل الازدهار الاقتصادي الخالي من المعوقات، ويجب العمل الى الإمام ضد الخوف والاحتكاك مع دول العالم الناجم من التسليح الحربي، وتستطيع الدول من خلال ذلك التخفيض ان تقلص في نفقاتها العسكرية بما يقارب(٥٠) بليون دولار في غضون السنوات العشر القادمة، وانا أدرك بان قبول هكذا برنامج مع هكذا تغييرات رئيسية وضرورية سوف يمنح أمالا للبشرية من اجل العيش في رخاء كبير، ومن اجل تخفيض عبء المصروفات العسكرية، لذا فان الولايات المتحدة راغبة بأداء دورها في هذه المسؤولية، من خلال تقديم تلك المقترحات اللازمة في هذا الشأن، وبان العالم تبعاً لذلك يعيش في ازدهار اقتصادي، وقد حان الوقت لجميع دول العالم لاتخاذ إجراءات شاملة وجوهرية لنزع السلاح لكي نثبت السلم في العالم، والإسراع بعودة النشاط الاقتصادي وكإثبات لانجاز خطوة قطعية تشمل تخفيض جوهري للتسليح على أساس المادة الثامنة من ميثاق عصبة الأمم*، وكنتيجة للالتزامات الناتجة من ميثاق جنيف))(٥٢).

وبناء على ذلك الخطاب، وضع الرئيس هوفر برنامج حكومته الخاص بنزع السلاح البري أبان الأزمة الاقتصادية العالمية معتبرا ان أجراء تخفيض القوات البرية الى الثلث، سيساهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين(٥٣).

ومن المعروف ان الأسلحة البرية التي توجد عند كثير من الدول تستخدم لغرضين، الاول المحافظة على الامن الداخلي وصيانته ويطلق على القوة اللازمة لتحقيق هذا الغرض-الجزء البوليسي-، والثاني الدفاع ضد أي هجوم خارجي ويطلق على القوة الإضافية اللازمة لهذا الغرض- الجزء الدفاعي-(٥٤).

وفي الوقت الذي لا يقترح فيه ان يكون هذان الجزءان منفصلين نجد من الضروري تقدير مثل هذا التقارب في المهمات عند اقتراح خطة عملية لتخفيض القوات البرية، وقد تم تخفيض جيوش كل من المانيا والنمسا والمجر وبلغاريا وفقا الى معاهدة فرساي* وبرتوكولات دولية أخرى، إلى المستوى الذي يعتبر مناسبا للمحافظة على النظام الداخلي، اذ تم تخصيص قوات لالمانيا يبلغ عددها(١٠٠٠٠٠) جندي لشعب يبلغ تعداده (٦٥) مليون نسمة (٥٥)، ثم ان الرئيس هوفر اثناء خطابه أعلاه في الكونغرس قد أشار الى هذه النقطة المفصلية في العلاقات الدولية بالقول: ((اننا يجب ان نوفر بالنسبة لجميع الدول قوة بوليسية أساسية تتناسب مع المتوسط الذي سمح به لالمانيا والدول الاخرى، ويجب ان تكون هذه القاعدة مع بعض التعديلات اللازمة بالنسبة للدول التي تمتلك مستعمرات في الخارج كافية لتقديم الضمان الكافي لحماية النظام الداخلي في جميع دول العالم، لذا فاني اقترح، اجراء تخفيض بمعدل الثلث على قوة جميع الجيوش التي تفوق القوة البوليسية))(٥٦).

عارضت فرنسا من جانبها هذا التخفيض والتي تعد أقوى الدول الأوربية سلاحا وذخيرة، كما حاولت زيادة أسلحتها عبر خطابات السلم ومصانع الأسلحة، وقد اعتقدت المحافل السياسية البريطانية بان إصرار فرنسا على معارضتها لتلك المقترحات يؤثر تأثيرا سيئا على التفاهم الذي تم بين الدولتين حول مسالة التعويضات ونزع السلاح، لذلك فقد كانت بريطانيا تدفع نحو تمثيل اكثر قدر ممكن من المرونة الدبلوماسية بغية تحقيق مصالحها الذاتية(٥٧).

الى جانب ذلك عارضت اليابان اقتراح الرئيس هوفر بتخفيض البوارج والغواصات تخفيضات كبيرا، فإنها قد وافقت على اقتراحه بمنع الاسلحة الكيمائية والقاء القنابل من الجو وتخفيض حاملات الطائرات، ولكن لم توافق على تخفيض الثلث(٥٨).

نستطيع القول لكل ما تقدم بأن مثلما لم يصل مؤتمر لندن البحري عام١٩٣٣ الى نتائج ملموسة بسبب تضارب مصالح الدول الأعضاء، كذلك لم يصل المؤتمر الأخير – ميثاق جنيف ١٩٣٣ - الى النتائج المرجوة من عقده، لان مقترحاته لم تتفق مع مصالح الدول الأعضاء وخاصة مسالة تخفيض التسليح الى الثلث .

ويبدو ان السياسة الخارجية الأمريكية وعلاقاتها الدولية خلال فترة الكساد الاقتصادي الكبير ١٩٢٩- ١٩٣٣ ومن خلال هذين المؤتمرين كانت راغبة في المحافظة على أساطيلها الحربية، وبقدرتها على منافسة

أساطيل الدول البحرية الأخرى، ولاسيما بريطانيا تارة، ومن تارة أخرى توجهها نحو محاولة إقرار السلم ومنع الحروب العالمية التي قد تؤثر على مصالحها وهي لا تزال تعاني ويلات الأزمة الاقتصادية، لذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة بحاجة الى السلم العالمي واستقرار أوضاعها الاقتصادية(٥٩).

والى جانب أهمية عقد هذين المؤتمرين، اشتركت الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر اقتصادي عالمي عقد في لندن في السابع عشر من كانون الأول ١٩٣٣ من اجل التخفيف من حدة توتر الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد ضم المؤتمر وفودا من اثنين وثلاثين دولة اوربية، وتضمن منهاجه النظر في مستقبل ما يتعلق بمسالة الاتفاق الكمركي ورسوم الترانزيت والتعريفة الكمركية والضرائب على البضائع، كما تضمن المنهاج ايضا مسائل تتعلق بتحسين العلاقات التجارية الدولية بين الدول الاعضاء، وقدمت وفود بريطانيا وهولندا مقترحات عدة طالبوا فيها بتخفيض الدول للتعريفة الكمركية، فضلا عن مناقشة مسائل أخرى تتعلق برفع القيود التجارية على الصادرات والواردات (٦٠).

- **السياسة الخارجية الأمريكية مع دول أسيا (الصين واليابان نموذجا) في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٣:**

محاولة لتوسيع دائرة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية الى أقصى درجة ممكنة في ظل الكساد العالمي الكبير وخصوصا فيما يخص صادراتها، أخذت أمريكا تعمل على توثيق عرى الصداقة مع الصين في الوقت الذي كانت تتسارع الأحداث السياسية في القارة الصفراء حيث أقدمت اليابان على احتلال إقليم منشوريا الصيني* بسبب ضخامة موارده الاقتصادية وإمكانياته الزراعية الكبيرة، وبالنتيجة لم تجد الحكومة اليابانية منفذا من ذلك الا باللجوء الى القوة والتوسع الخارجي(٦١)، لذا وجهت اليابان أنظارها صوب إقليم منشوريا الذي كان نظريا جزء من الصين، وكان لدى اليابان سند في دعواها، فنفوذ الحكومة الصينية التي كانت أصلا قوية لم تمتد الى منشوريا التي كانت سنوات طوال في وضع مضطرب وبدون قانون (٦٢).

وفي ظل هذه الأجواء أرسل وزير الخارجية الأمريكي هنري ستمسون Henry Stimson مذكرة شديدة اللهجة الى اليابان في الثاني من تشرين الثاني ١٩٣١ أدان فيها الغزو الياباني لمنشوريا، حيث عرفت هذه المذكرة على صعيد العلاقات الدولية بـ-مبدأ ستمسون-*، وبذلك أبدت الولايات المتحدة موقفها بعدم الاعتراف بأية تغييرات إقليمية تتم بالقوة، ولكن، بدون التورط في مشاكل خطيرة، وذلك في سياق سياستها الخارجية التي كانت تستهدف، أساسا، تفادي كل وضع قد يمثل ثغرة بوجه اليابان، من وجهة نظرها(٦٣).

وعلى هذا الأساس تابعت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على اليابان مقدمة كل وسائل المعونة للصين في صراعها ضد اليابان، سواء كان هذا داخل أروقة عصبة الأمم وبوساطة بعض الدول الأعضاء في العصبة - بريطانيا، فرنسا-، أو كان على نطاق واسع على مختلف الأصعدة في العلاقات الدولية، لمنع أية دولة من الاعتراف بـ منشوكو Minshuk ، الدولة التي أقامها اليابانيون في منشوريا، وبذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ان تعزل اليابان دبلوماسياً(٦٤).

هيأت تلك الأوضاع المجال للصين بالتوجه نحو عصبة الأمَم لمساعدتها، وإزاء ذلك شكلت العصبة بدعم كامل من الولايات المتحدة الأمريكية لجنة – ليتون Lytton– لتقصي الحقائق في أواخر عام ١٩٣١، ولكن اللجنة الأممية لم تصل الى قرار محدد لاعتبارات عديدة كان أهمها، شكاوى اليابان ضد الصين وسياستها(٦٥).

وعلى أثر ذلك لم تدان اليابان بأنها معتدية وان كانت قد أدينت لالتجائها الى القوة قبل استنفاذ الوسائل السلمية كافة للتسوية، ومما زاد من تفاقم وضع الصين سوءً ففي الوقت الذي كانت فيه بأمس الحاجة الى الأسلحة، أعلن وزير الخارجية البريطاني جون سايمون J. Simon في السابع والعشرين من كانون الأول ١٩٣٣، إيقاف الحكومة البريطانية عن تصدير الأسلحة الى كل من الصين واليابان بعد غضون عام ونصف العام من احتلال اليابان لمنشوريا (٦٦).

وبعد فشل عصبة الأمم بحل المسالة، دعت اليابان مطلع العام ١٩٣٤ عددا من الدول الى عقد مؤتمر عالمي لحل الخلاف بينها وبين الصين، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت عقد ذلك المؤتمر لعدم دعوة اليابان لأهم محور في هذه المسالة وهو الصين الى الاشتراك في هذا المؤتمر، والسبب الأخر يكمن في عدم اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بأي احتلال يتم بالقوة، وعلى هذا الأساس رفضت الولايات المتحدة الأمريكية عقد هذا المؤتمر(٦٧).

يتضح مما سبق، بان أثر الأزمة الاقتصادية العالمية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ١٩٢٩ – ١٩٣٣ موضوعة البحث، قد سيرت التوجه العام للخارجية الأمريكية إزاء العلاقات الدولية بحكم إفرازات الأزمة الاقتصادية العالمية بكل ما تركته على مجمل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة، فاندفعت الأخيرة إلى تسوية نزاعاتها الاقتصادية والسياسية مع دول أمريكا الوسطى والجنوبية، محاولة لكسبها أسواقا للتغلب على الأزمة الاقتصادية. كذلك دفعت الأزمة الاقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية بمطالبة الدول الأوربية بدفع التعويضات وديون الحرب العالمية الأولى نظرا للوضع

الاقتصادي الأمريكي المرتبك، حيث أصبحت الولايات المتحدة أبان سنوات الأزمة الاقتصادية بحاجة ملحة إلى هذه التعويضات والديون، لمعالجة مشاكلها الاقتصادية المتصاعدة، لذلك عقدت الولايات المتحدة مؤتمرات اقتصادية عدة، فضلا عن اشتراكها في مؤتمرات دولية أخرى، في حين رفضت المشاركة في عدد من المؤتمرات لأسباب أوردناها سابقا، وقد باءت هذه المؤتمرات بالفشل، لانها لم تصل الى النتائج المرجوة من عقدها إمام التشكك الدولي من موقف الولايات المتحدة الأمريكية إزاءها، حيث أرادت الأخيرة من خلال هذه المؤتمرات المحافظة على ثقلها ووزنها الاقتصادي والسياسي وان تصبح سيدة العالم بلا منازع، بمعنى ان الولايات المتحدة في هذه المؤتمرات كانت تتحرك في إطار مصالحها الخاصة، الأمر الذي يتضارب مع مصالح الدول الأخرى، وهذا الفعل أنطبق هو الأخر على السياسة الخارجية الأمريكية أبان الاحتلال الياباني لإقليم منشوريا الصيني، بحيث مثلت الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ عدة مظاهر اتخذت أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية أثرت بشكل مباشر ومفصلي في صنع القرار السياسي الأمريكي على مستوى العلاقات الدولية .

- **الهوامش:**

*عرف العالم الرأسمالي أزمة اقتصادية خانقة سميت بالكساد الكبير Great Depression انطلقت من بورصة وول ستريت الأمريكية Wall Street في مدينة نيويورك ،عندما ظهرت الأزمة يوم الخميس (الأسود) ١٩٢٩/١٠/٢٤، حيث عرض١٣ مليون سهما مقابل تراجع الطلب، وتزايد العرض في الأيام الموالية، فانخفضت قيمة الأسهم، وعجز المضاربون ورجال الصناعة عن تسديد ديونهم للبنوك فانتقلت الأزمة إلى البنوك فإغلاق ٤٠ ألف بنك مابين الفترة ١٩٢٩-١٩٣٢ وتراجع الاستهلاك، وتزايد فائض الإنتاج، وتم توقف عدد من المصانع وتعرض العمال للبطالة، وانتقلت الأزمة إلى الميدان الفلاحي. وحدثت الأزمة في دول أوربا فرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها بسبب سحب البنوك الأمريكية لأموالها من البنوك الأوربية، وبسبب العلاقات التجارية، وتفاوتت حدة الأزمة إذ كانت أقوى في النمسا وألمانيا. وانتقلت الأزمة إلى المستعمرات بسبب تراجع طلب المواد الأولية. لمزيد من التفاصيل ينظر :

Robert S. McElvaine , The Great Depression: America 1929 -1941,p121.

(١) سمعان بطرس فرج ، العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين، ص٦٣.
(٢) جوزيف برلينر،المساعدات الامريكية الاقتصادية، ص١٥٥.
(٣) .ج. هالكرو فرجسون،ثورات أمريكا اللاتينية، ص٢٥.
(٤) ابراهيم عبدالمجيد محمد، مبدأ مونرو وتطوره (دراسة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية)، ص٧٩.
(٥) رجب حزار، مبدا مونرو وأزمة التضامن الامريكي، ص٦٦.
(6) Deere F. Wood , This is Modern World, P 67.
(7) Ibid, p68.
(8) Ibid, p69.
(9) William Ashworth, A Short History of the International Economy , Since 1850 England,1962. P117.
(١٠) بروسترك .ك ديني ،نظرة شاملة على السياسة الخارجية الامريكية، ص١٣٤.
(١١) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

*وهي المعاهدة التي أنهت الحرب الأسبانية الأمريكية ١٨٩٧-١٨٩٨، وقعت في باريس في العاشر من تشرين الأول ١٨٩٨ وبموجبها إشترطت أن تصبح كوبا مستقلة عن أسبانيا بعد موافقة الكونغرس الأمريكي بأن تكون كوبا تحت سيطرة الولايات المتحدة من خلال تعديل بلات. وعلى ان تتخلى أسبانيا عن جميع المطالب بالسيادة والملكية لكوبا. وعند إخلاء كوبا من القوات الأسبانية، يتم الاحتلال من قبل جيش الولايات المتحدة، وتتولى الأخيرة تصريف أية التزامات بموجب القانون الدولي التي يمكن أن تنجم عن واقع الاحتلال، لتفاصيل أكثر ينظر : موسوعة السياسة، ص ١٧٤.

(١٢) ريجيس دوبريه، قضايا الاستراتيجية الثورية في امريكا اللاتينية، ص١٥٠.
(١٣) تيتينو سافيريو،تاريخ الثورة الكوبية، ص١٨٨.
(١٤) بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ص٣٣.
(15) William Ashworth, Op.Cit.,P355.
(١٦) التعويضات:هي الاموال التي تدفعها المانيا الى دول الحلفاء بموجب معاهدة فرساي حيث كان البند ٢٣١ من هذه المعاهدة والتي حملت المانيا الحرب، يذكر ان تدفع الأخيرة تعويضات لدول الحلفاء لما لحق بها من دمار،وتقرير لجنة التعويضات الذي حدد قيمة التعويضات بـ(١٣٢) مليار مارك في العام١٩٢١.اما بالنسبة لديون الحرب، فهي الاموال التي استدانها الحلفاء من الولايات المتحدة الامريكية،والتي اتفقت

اكثرها في الولايات المتحدة لشراء الطعام والذخيرة والآلات، وغير ذلك مما كان يحتاج اليه الحلفاء لمتابعة الحرب، لمزيد من التفاصيل ينظر:
Richard Joseph Beamish, History of the World War, Vol. 3, Columbia University Press , New York,1975.
p167.

(١٧) احمد سويلم العمري، أصول العلاقات السياسية الدولية ،ص ٥٧.

(١٨) دعا هذا المشروع المانيا في العام١٩٢٤ الى دفع مبلغ مليار مارك في العام الأول على ان يزداد المبلغ تدريجيا ليصل الى مليارين ونصف المليار العام الخامس، ويمنح المانيا قروض تمكنها من دفع التعويضات بضمانة السكك الحديد وبعضا من الصناعات الالمانية، ويلاحظ على المشروع انه لم يتطرق الى قيمة التعويضات الإجمالية التي يتوجب على المانيا دفعها وما اذا كانت ستبقى القيمة نفسها السابقة(١٣٢) مليار مارك أم ستتغير، وكيفية تحديد الدفع بعد نفاذ مدة المشروع، لمزيد من التفاصيل ينظر: اثمار كاظم سهيل الربيعي، التطورات السياسية الداخلية في جمهورية فايمر الالمانية١٩١٩ - ١٩٣٣، ص١١١.

(١٩) المصدر نفسه ،ص١١٢.

(20) Seymour Harris, American Economic history, Mggraw Hill Book Company, New York, 1961. p98.

(٢١) جوزيف برلينر،المساعدات الأمريكية الاقتصادية،المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٢٢) نقلا عن :الإخاء الوطني،(جريد)، العدد،١٢٥، ٢٦ كانون الاول١٩٣١.

(٢٣) نقلا عن: الإخاء الوطني،(جريدة)، العدد١٢٦، ٢٧ كانون الاول١٩٣١.

(24)Robert Jervis, International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues, , Columbia University Press , New York,1975. p233 .

(25) Ibid, p234 .

(٢٦) وزارة الخارجية الأمريكية ،مكتب برامج الإعلام الخارجي، موجز التاريخ الأمريكي، ص١٧٧ ؛ بروستر .ك ديني ،نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية، المصدر السابق، ص ٢١٣.

(27) Seymour Harris, Op.Cit.p144.

(٢٨) جودت كاظم العاني،دور المساعدات في السياسة الخارجية، ص١٦٧ .

(٢٩) المصدر نفسه، ص١٦٨ .

(٣٠) دافيد شانون, الولايات المتحدة الامريكية في الازمة الاقتصادية العظمى، ص ١٢٨.

(٣١) بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى ،المصدر السابق، ٧٤.
كارل د.دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ص ١٠٤؛
Robert Jervis, Op.Cit.p244.

(٣٢) دافيد شانون، الولايات المتحدة الأمريكية في الازمة الاقتصادية العظمى، المصدر السابق،ص١٣٩ .

(33) Robert S. McElvaine , Op.Cit.p188.

(٣٤) محمد جاد ،المعونة الخارجية الامريكية والاهداف الامنية، ص ٢١٩.

(35)Jacob J. Kaplan, the challenge of foreign aid : Policies ,Problems, and Possibilities ,Frederick Publishers,Washington,1967.,p201.

(٣٦) البيت الابيض، واشنطن، ٢٠٠٢، استراتيجيات الامن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ص٣١٢.

(٣٧) جودت كاظم العاني،دور المساعدات في السياسة الخارجية ،المصدر السابق، ١٨٩.

(٣٨) المصدر نفسه ،ص١٩٠ .

(39)Henry Steele Commager , Documents of American History 1900 -1945 ,p177.

(٤٠) البيت الابيض، واشنطن، ٢٠٠٢، استراتيجيات الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية، المصدر السابق، ص ٣٣٢.

(41) Jacob J. Kaplan, Op.Cit.p288.

(٤٢) راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، ص ١٦٢.

(43) William Ashworth, Op.Cit.,P375.

(٤٤) زياد طارق خليل ،القوة العسكرية والسياسية الخارجية الامريكية، ص ٦٧.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٦٨ وص ٦٩ .

(٤٦) راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، المصدر السابق، ١٨٩؛ حسين شريف،الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة الى سيادة العالم ١٧٨٣-٢٠٠١، ص ٧٩.
(٤٧) وزارة الخارجية الأمريكية ،مكتب برامج الإعلام الخارجي، موجز التاريخ الأمريكي، المصدر السابق، ص ٢٠٢ .
(٤٨) فيلب نوبل بيكر، سباق التسلح، برنامج لنزع السلاح في العالم، ص٤٦٤.
(٤٩) ارنست ماي، سياسة امريكا كما يراها قادتها (من خطب الرؤساء والزعماء الامريكيين منذ اعلان وثيقة الاستقلال حتى عهد الرئيس الراحل كيندي ١٧٧٦-١٩٦١)، ص ١٥٦.
(٥٠) المصدر نفسه، ص١٥٧ ؛ فيلب نوبل بيكر، سباق التسلح، برنامج لنزع السلاح في العالم،مصدر سابق، ص٤٧١ .
* كفلت المادة الثامنة / الجزء الثاني / الفقرة ب ، من ميثاق عصبة الأمم مهمة ((الحد من التسلح إلى أدنى نقطة تتوافق مع سلامة البلدان، وتنفيذ ذلك من خلال العمل المشترك وفقًا للالتزامات الدولية))، لمزيد من التفاصيل ينظر :
George W. Baer, International Organizations, p155.
(٥١) ارنست ماي، المصدر السابق، ص ١٥٧ و ص ١٥٨ .
(٥٢) عبد السلام ابراهيم بغدادي، نزع السلاح في العلاقات الدولية، ص١٨.
(53) John Lewis Gaddis, Strategies of Containment: A Critical Appraisal of American National Security Policy during the Cold War, p289.
* هي المعاهدة التي أسدلت الستار بصورة رسمية على وقائع الحرب العالمية الأولى، وتم التوقيع عليها بعد مفاوضات استمرت ستة أشهر بعد مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ حيث وقّع الحلفاء المنتصرون في الحرب – بريطانيا، فرنسا، الإمبراطورية الروسية - اتفاقيات منفصلة مع القوى المركزية الخاسرة في الحرب - الإمبراطورية الألمانية ،الإمبراطورية النمساوية المجرية ،الدولة العثمانية ,بلغاريا - وقد تم توقيع الاتفاقيات في الثامن والعشرين من شباط ١٩١٩ وتم تعديل المعاهدة فيما بعد في العاشر من كانون الثاني ١٩٢٠ لتتضمّن الاعتراف الألماني بمسؤولية الحرب ويترتب على ألمانياتعويض الأطراف المتضرّرة مالياً. وسمّيت بمعاهدة فرساي تيمناً بالمكان الجغرافي الذي تمّ فيه توقيع المعاهدة وهو قصر فرساي الفرنسي لمزيد من التفاصيل ينظر : حسن علي سبتي الفتلاوي ،موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الأولى و نتائجها ١٩١٤-١٩٢١ ،ص ٦٧ .
(٥٤) رأفت غنيمي الشيخ ،امريكا والعلاقات الدولية،القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٠٩.
(٥٥) ارنست ماي، المصدر السابق، ص ١٦٧ .
(56) John Lewis Gaddis, Op.Cit.,P311.
(٥٧) حسين شريف،الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة الى سيادة العالم ١٧٨٣-٢٠٠١، المصدر السابق، ص ١٠١.
(٥٨) جورج .ف.كينيان،الدبلوماسية الأمريكية، ص٩٧ ؛ رأفت غنيمي الشيخ ،امريكا والعلاقات الدولية، المصدر السابق، ١١٣.
(59) Trevor N. Duruy, A Documentary History of Arms Control and Disarmament, P188.
* هو غزو قام به جيش كوانتونغ الياباني على إقليم منشوريا التابع للصين عام ١٩٣١ حيث قامت اليابان باستغلال حادثة موكدين كذريعة للغزو، فقام جيش كوانتونغ بشن هجومه على منشوريا في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٣١ ليستولى على كامل الإقليم، ثم قامت اليابان بتنصيب حكومة عميلة لها في منشوريا، حيث دام الاحتلال الياباني لمنشوريا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، لتفاصيل أكثر ينظر : صفاء كريم شكر، اليابان في الصين (١٩٣١- ١٩٤٥)، ص ١٩ .
(٦٠) المصدر نفسه، ص ٤٦ ؛ جورج .ف.كينيان،الدبلوماسية الأمريكية ،المصدر السابق، ص ١١٣.
(٦١) صفاء كريم شكر، اليابان في الصين (١٩٣١-١٩٤٥)، المصدر السابق، ص ٢٨ .
* هو مبدأ الخارجية الأمريكية الذي ظهر أبان الأزمة الاقتصادية العالمية والذي يقضي بعدم الاعتراف بالأوضاع الإقليمية الجديدة بالقوة وعدم الاعتراف بأي اكتساب يتم بالتالي عن طريق القوه في أثناء الغزو الياباني لمنشوريا، ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعادت تأكيد المبدأ في تصريح ليما سنة ١٩٣٨ القائل ((بإن الإحتلال أو اكتساب الإقليم أو أي تعديل آخر للأوضاع بالقوة أمر مرفوض))، ومن خلال استعراض أراء الفقهاء وكتاب القانون الدولي المعاصر نجد أن هناك إجماعا على رفض اكتساب ملكية الإقليم عن الطريق الذي حرم استخدام القوه في العلاقات الدولية، وفي رأي بعض الفقهاء على انه إذا حدث وان قامت دولة بغزو إقليم دوله أخرى والاستيلاء على أراضيه وضمها بالقوة هو ضم غير شرعي وانه هذا مبدأ سياسي وليس قانوني وباستعراض المواثيق والمعاهدات الدولية من الضم غير المشروع أن هناك إجماعا دوليا على

تحريم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة, لمزيد من تفاصيل موقف السياسة الخارجية الأمريكية من قضية منشوريا ينظر : نعمة اسماعيل مخلف ،السياسة الخارجية الامريكية ١٩٣١-١٩٦٠، ص ١٦٦؛
William Ashworth , Op.Cit. ,P399.
(٦٢) زياد طارق خليل ،القوة العسكرية والسياسية الخارجية الأمريكية ،المصدر السابق، ص ١٤٢ .
(٦٣) نصر شمالي ،عصر المفوض السامي الامريكي، ص٧٦.
(٦٤) نعمة اسماعيل مخلف ،السياسة الخارجية الامريكية ١٩٣١-١٩٦٠، المصدر السابق، ص ١٨١؛ صفاء كريم شكر، اليابان في الصين (١٩٣١- ١٩٤٥)، المصدر السابق، ص ٥٣ .
(65) Robert S. Mc Elvaine , Op.Cit.p255.
(٦٦) نصر شمالي ،عصر المفوض السامي الأمريكي، المصدر السابق، ص٨٣ .

- **المصادر والمراجع :**
- **أولا** : الكتب الأجنبية :

- Deere F. Wood , This is Modern World, Second Edition, London ,1972.
- Henry Steele Commager , Documents of American History 1900 -1945 ,Yale University Press,USA,1997.
- Richard Joseph Beamish, History of the World War, Vol. 3, Control Classic Books ,USA,1998.
- Robert Jervis, International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues, Columbia University Press , New York,1975.
- Robert S. McElvaine , The Great Depression: America 1929-1941, Times Books, New York,1993 .
- John Lewis Gaddis, Strategies of Containment: A Critical Appraisal of American National Security Policy during the Cold War, Oxford University Press, USA,1985.
- Jacob J. Kaplan, the challenge of foreign aid : Policies ,Problems, and Possibilities ,Frederick Publishers,Washington,1967.
- George W. Baer, International Organizations, Cambridge University Press, U.K, 1977.
- Trevor N. Duruy, A Documentary History of Arms Control and Disarmament, New York , 1973.
- Seymour Harris, American Economic history, Mggraw Hill Book Company, New York, 1961.
- William Ashworth, A Short History of the International Economy , Since 1850 England,1962.

ثانيا : الكتب العربية والمترجمة :

- البيت الابيض، واشنطن، ٢٠٠٢، استراتيجيات الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية، ترجمة وتحليل عبد الوهاب عبد الستار القصاب، بيت الحكمة،بغداد، ٢٠٠٢.
- ابراهيم عبدالمجيد محمد، مبدأ مونرو وتطوره (دراسة في سياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية)،مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٨.
- احمد سويلم العمري،اصول العلاقات السياسية الدولية ،مكتبة الانجلو المصرية ،الطبعة الثالثة ،القاهرة،١٩٥٩.
- ارنست ماي، سياسة امريكا كما يراها قادتها (من خطب الرؤساء والزعماء الامريكيين منذ اعلان وثيقة الاستقلال حتى عهد الرئيس الراحل كيندي ١٧٧٦-١٩٦١)، ترجمة فتح المشعشع، دمشق، ١٩٦٦.
- بروستر ك .ك ديني ،نظرة شاملة على السياسة الخارجية الامريكية،ترجمة ودودة عبد الرحمن بدران،الدار الدولية للنشر والتوزيع،القاهرة،١٩٩١.
- بول كندي، صعود وهبوط القوى العظمى، ترجمة مالك البدري، المكتبة الاهلية ،عمان، ١٩٩٣.
- تيتينو سافيريو،تاريخ الثورة الكوبية ،ترجمة فؤاد ايوب ،دار الحقيقة, بيروت، ١٩٧١.
- ج. هالكرو فرجسون،ثورات أمريكا اللاتينية،ترجمة عبد الرؤوف عز الدين، الدار المصرية للتأليف والترجمة،القاهرة ،د.ت .

- جوزيف برلينر،المساعدات الامريكية الاقتصادية،ترجمة فوزي قبلاوي ،المؤسسة الاهلية ،بيروت،ب.ت .
- جورج .أف.كينيان،الدبلوماسية الأمريكية ،ترجمة عبدالأله الملاح ،مراجعة وتقديم عبدالكريم ناصيف،دار دمشق للطباعة والنشر ،دمشق ،١٩٨٥.
- حسن علي سبتي الفتلاوي ،موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الأولى و نتائجها ١٩١٤-١٩٢١ ،بغداد، ٢٠٠٢.
- حسين شريف،الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة الى سيادة العالم ١٧٨٣-٢٠٠١، ج٢ ،مطابع الهيئة المصرية للكتاب ،القاهرة ،٢٠٠٥.
- دافيد شانون, الولايات المتحدة الامريكية في الازمة الاقتصادية العظمى, ترجمة صلاح احمد سليمان, الدار القومية للطباعة والنشر, القاهرة, د.ت.
- رأفت غنيمي الشيخ ،امريكا والعلاقات الدولية،عالم الكتب،القاهرة،١٩٧٩.
- راشد البراوي، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى،ط١،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة،١٩٧٢.
- ريجيس دوبريه، قضايا الاستراتيجية الثورية في امريكا اللاتينية، دار الطليعة للنشر، بيروت،١٩٧٠.
- سمعان بطرس فرج □، العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين, مكتبة الانجلو المصرية,القاهرة، ١٩٨٠.
- صفاء كريم شكر, اليابان في الصين (١٩٣١- ١٩٤٥)، الجامعة المستنصرية, بغداد, ٢٠٠٧.
- كارل د.دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع, مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،١٩٨٢ .
- فيلب نوبل بيكر، سباق التسلح، برنامج لنزع السلاح في العالم، ترجمة: حمدي حافظ، د.م، ١٩٥٩ .
- نصر شمالي ،عصر المفوض السامي الأمريكي ،دار الحقائق, بيروت ،١٩٨٤.
- نعمة إسماعيل مخلف ،السياسة الخارجية الأمريكية ١٩٣١-١٩٦٠، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد ،٢٠٠٩.
- وزارة الخارجية الأمريكية ،مكتب برامج الإعلام الخارجي, موجز التاريخ الأمريكي, تعريب مفيد الديك ، واشنطن، ٢٠٠٦ .

ثالثا : الرسائل والاطاريح الجامعية :

- اثمار كاظم سهيل الربيعي، التطورات السياسية الداخلية في جمهورية فايمر الالمانية١٩١٩ -١٩٣٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب ،جامعة بغداد،٢٠٠٢ .
- جودت كاظم العاني،دور المساعدات في السياسة الخارجية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ،الجامعة المستنصرية،١٩٨٢.
- زياد طارق خليل ،القوة العسكرية والسياسية الخارجية الامريكية،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،٢٠٠٣.

رابعا : الصحف :

- الإخاء الوطني،(جريد)، العدد،١٢٥، بغداد، ٢٦ كانون الاول ١٩٣١.
- الإخاء الوطني،(جريدة)، العدد١٢٦،بغداد، ٢٧ كانون الاول ١٩٣١.

خامسا : المجلات العلمية والدوريات :

- رجب حزار، مبدا مونرو وأزمة التضامن الامريكي، مجلة السياسة الدولية ،العدد٦، القاهرة, ١٩٦٦.
- محمد جاد ،المعونة الخارجية الامريكية والاهداف الامنية،مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٢٧، القاهرة، ١٩٩٧ .
- عبد السلام ابراهيم بغدادي، نزع السلاح في العلاقات الدولية، مجلة أفاق عربية، العدد٢, بغداد، ١٩٨٨.

سادسا :القواميس والموسوعات :

- موسوعة السياسة،،ط٣ ،ج٢ ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،بيروت، ١٩٩٠.